



وساطة WASATA

شركة كي آي سي للوساطة المالية
ش.م.ك (مقفلة)

التقرير السنوي
2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



لسمو

الشيخ نواف أحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت



لسمو

الشيخ جابر المبارك الصباح
رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت

السادة أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ فيصل يوسف ثنيان المشاري
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ براك عبدالمحسن الصيغ
عضو مجلس الإدارة مستقل



السيد/ بدر عبد الهادي الدوسري
عضو مجلس الإدارة



السيد/ عبدالله غازي الجسار
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ حمد نادر العيسى
عضو مجلس الإدارة



السيد/ راشد يوسف القلاف
عضو مجلس الإدارة



السيد/ خالد يوسف المفرج
عضو مجلس الإدارة

السيد/ محمد عادل الرديني
أمين السر

المحتويات

| | |
|----|--|
| 11 | تقرير حوكمة الشركات |
| 21 | تقرير لجنة التدقيق |
| 24 | البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل |
| 25 | تقرير حول تدقيق البيانات المالية |
| 28 | البيانات المالية |
| 29 | بيان المركز المالي |
| 30 | بيان الدخل |
| 31 | بيان الدخل الشامل |
| 32 | بيان التغيرات في حقوق الملكية |
| 33 | بيان التدفقات النقدية |
| 34 | إيضاحات حول البيانات المالية |

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أما بعد،،

أخواتي وإخواني الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يطيب لي ويسعدني أن ألتقي بكم مجدداً وأرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء الذي اعتدنا أن نجتمع فيه كل عام لأتشرف بالحديث إليكم بالنيابة عن مجلس الإدارة لنطلعكم على ملخص أعمال العام الماضي وما تحقق من إنجازات جادة لتطوير العمل، معتمدين بعد الله سبحانه وتعالى على ثقتكم ودعمكم، وآملأ بأن يكون ما حققناه في العام الماضي من أعمال حافزاً مستقبلياً نبني عليه آمالنا، ونستثمر فيه خبراتنا في مجال الأعمال والوساطة المالية.

الأخوات والإخوة الكرام

نلتقي هذا العام ونحن متفائلون بمستقبل أفضل من خلال بعض المؤشرات الإيجابية التي تحيط بعالم المال والأعمال في الكويت ودول الخليج بسبب تعافي أسعار النفط بشكل مقبول والتوقعات الإيجابية بأسعار أفضل على مستوى العالم، بعدما عانت منطقتنا والكثير من الدول من التداعيات بسبب تدني أسعار النفط في السنوات الماضية.

وعلى الرغم من تراجع الإنخفاض في أسعار النفط وإستقرار سعر البرميل عند 60 دولار، إلا أن التوقعات بإنخفاض العجز لعام 2018-2017 يعطي الأسواق الكثير من الإيجابية والاستقرار والطمأنينة، وهو ما ينعكس على عمل شركات الوساطة المالية التي تتأثر بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي وواقع الأسواق التي تعمل بها.

ما تحاول حكومة دولة الكويت القيام به كحزمة من الإصلاحات من شأنها تحقيق الاستدامة المالية على المدى القريب إلى المتوسط، وتشمل العديد من الإصلاحات الهيكلية لإنعاش فكرة التنويع الاقتصادي، والتقليل من الإعتماد على قطاع النفط كمصدر للدخل، هذه التحركات تزيد من توقعاتنا الإيجابية.



السيد / فيصل يوسف المشاري
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

وبالمقابل، فإننا لا نفرط بالتفاؤل بشكل مبالغ فيه حيث أننا نراقب استمرار تذبذب أسعار النفط الحالية الذي قد يفرض المزيد من الضغط على الأوضاع المالية ومن المحتمل أن يدفع الحكومة إلى القيام بمزيد من عمليات الخفض في الإنفاق وتأجيل وتأخير وتيرة سير الإنفاق الرأسمالي.

الأخوات والإخوة الكرام

إن الدول لا تستطيع أن تحافظ على مستوى اقتصادي معين وهي تتأثر بما حولها إقليمياً وعالمياً وخاصة إذا كان اقتصادها مرتبط بسلع عالمية مثل النفط كما هو الحال في دولة الكويت ودول مجلس التعاون، لذلك فإن استقرار الوضع العالمي ينعكس بشكل مباشر وسريع على الحركة الاقتصادية في هذه الدول.

الوضع السياسي الداخلي يلعب دوراً كبيراً في حركة الأعمال ونتمنى أن تتحسن الأوضاع السياسية المحلية وتصل سلطات الدولة إلى نوع من التناغم والتنسيق للوصول إلى تشريعات اقتصادية فاعلة تدفع عجلة الاقتصاد وحركة المال والأعمال.

الأخوات والإخوة الحضور الكريم

يطيب لي اليوم بالنيابة عن مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة عن العام المالي المنتهي في **31/12/2017** آملين من المولى عز وجل أن يكون العام **2018** منعطفاً نحو الأداء الجيد في بورصة الكويت للأوراق المالية حيث أن شركات الوساطة المالية مرت بأزمات مالية بعضها مازال موجوداً، خاصة أن طبيعة عملها تعتمد على نشاط الاستثمار وحركته بغض النظر عن قوة الاقتصاد أو ضعفه.

أخواتي وإخواني

إسمحوا لي أن أذكر لكم ما تم القيام به خلال العام الماضي :

- مباشرة الإجراءات الخاصة في تطبيق نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل.
- عملنا على استيفاء متطلبات المطابقة والالتزام وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال.
- حرصنا على متابعة عملنا على تطبيق إتفاقية نظام الضمان المالي الجديد المطلوب من شركات الوساطة المالية.
- تم تطبيق المرحلة الانتقالية الأولى في بورصة الكويت للأوراق المالية وتطويراته اللاحقة.

شاركت الشركة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية في عدة فعاليات لمهرجانات ومعارض تسويقية، ساهمت في تطوير ثقافة العمل في القطاع الخاص وذلك لإيماننا بأهمية المسؤولية تجاه المجتمع.

الحضور الكريم

إن أداء أي شركة وساطة مالية يتأثر بشكل مباشر بالمناخ العام للاقتصاد، ونحن في شركة كي آي سي للوساطة المالية نحرص على إحاطة المساهمين بالبيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها، وعليه نقدم لكم بياناً بما تحقق على مستوى النتائج المالية

للشركة للعام المالي المنتهي في 31/12/2017 والمدققة من قبل مراقب حسابات الشركة الخارجي لمناقشتها والمصادقة عليها على النحو التالي:

ونود أن ننوه إلى إرتفاع مصروفات مخصص نهاية الخدمة بمبلغ 107,232 د.ك في 31 يوليو 2017، وذلك نظراً لتعديل الفقرة الأخيرة من المادة (51) المعدلة بالقانون رقم (85) لسنة 2017 بإحتساب مكافأة نهاية الخدمة للموظف بدون خصم الإشتراكات المسددة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 9 يوليو 2017، مما أدى إلى ارتفاع صافي خسارة الشركة بمبلغ 74,061 دينار كويتي خلال العام 2017. وفيما يتعلق بالنتائج المالية للشركة خلال العام 2017 بياناتها موضحة بالجدول كالتالي:

| التفاصيل | 2017 (د.ك) | 2016 (د.ك) | نسبة الارتفاع / انخفاض |
|--|------------|------------|------------------------|
| الإيرادات | 599,081 | 586,494 | 2.1 % ↑ |
| المصاريف | (565,910) | (556,528) | 1.69 % ↑ |
| صافي الربح/الخسارة قبل تعديل المادة (51) | 33,171 | 29,966 | 10.7 % ↑ |
| مخصص نهاية الخدمة | (107,232) | - | 100 % ↑ |
| صافي الربح/الخسارة | (74,061) | 29,966 | 347.1 % ↓ |

حيث أن:

نسبة الإيرادات من رأس المال لسنة 2017 : 2.9 %.

نسبة المصاريف من رأس المال لسنة 2017 : 2.830 %.

كما يسرنا أن نتلو عليكم ما جاء في تقرير حوكمة الشركات متضمناً تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت الخاص بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقرير لجنة التدقيق.

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للإخوة المساهمين على الثقة الكبيرة، ونعدهم بأننا سنبذل كل جهد ممكن وتحقيق نتائج وعوائد ربحية جيدة تعود على المساهمين جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فيصل يوسف المشاري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير حوكمة الشركات

القاعدة الأولى : (بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة)

يتمتع مجلس إدارة الشركة بهيكل يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة وكذلك المهام والمسؤوليات المناط بها، وتم مراعاة عند تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالي تنوع الخبرات العلمية والمهنية والمهارات المتخصصة لأعضاء مجلس إدارة الشركة، كما يطلع أعضاء مجلس الإدارة على القوانين والأنظمة ذات العلاقة بحقوقهم وواجباتهم، ويتولى مجلس إدارة الشركة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها مع تحملهم المسؤولية النهائية عن الشركة على الرغم من تشكيله اللجان المنبثقة منه التالية (المخاطر، التدقيق، الترشيحات والمكافآت) وفوض جهات وأفراد آخرين للقيام ببعض من أعماله. ويتألف مجلس الإدارة من 7 أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمنهم العضو المستقل، حيث تم انتخابهم باجتماع الجمعية العمومية العادية (التاسع) والذي عقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016، وذلك على النحو التالي :

| تاريخ الانتخاب | المؤهل العلمي والخبرة العملية | الاسم والمنصب |
|----------------|---|--|
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 1997 من جامعة الكويت، بتخصص التمويل. • موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد المدير العام في قطاع الاستثمار المباشر وتمويل المؤسسات حتى تاريخه. • عضو رئيس مجلس الإدارة لشركة الفغار للاستثمار خلال عام 2007. • عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لإعادة التأمين 2013 إلى 2015. • عضو رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المالية 2008. • رئيس مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. | السيد/ فيصل يوسف ثنيان المشاري ممثل عن الشركة الكويتية للاستثمار رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي) |
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس علوم إدارية سنة 2006 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتخصص إدارة نظم المعلومات. • موظف لدى البنك الأهلي الكويتي كمدير أول للخدمات المصرفية للشركات حتى تاريخه. • العمل لدى البنك التجاري الكويتي كمسؤول حسابات للفترة من 2006 إلى 2010. • عضو مجلس إدارة جمعية النزهة التعاونية للفترة من 2011 إلى 2012. • عضو مجلس إدارة جمعية النزهة التعاونية كنائب لرئيس مجلس الإدارة للفترة من 2012 إلى 2013. • عضو مجلس إدارة أهلي كابيتال للاستثمار للفترة من 2014 إلى 2014.5. • عضو مجلس إدارة أهلي كابيتال للاستثمار كنائب لرئيس مجلس الإدارة للفترة من 2014 إلى 2016. • عضو مجلس إدارة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا كنائب رئيس رابطة طلبة الجامعة للفترة من 2004 إلى 2005. • نائب رئيس مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. | السيد/ عبدالله غازي الجسار ممثل عن البنك الأهلي الكويتي نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي) |
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 2002 من جامعة كليفلاند بتخصص الهندسة الصناعية الإنتاجية. • موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار مدير أول لإدارة المخاطر حتى تاريخه. • العمل لدى البنك التجاري الكويتي كنائب مدير علاقات الشركات للفترة من 2002 إلى 2006. • العمل لدى بنك الكويت الوطني كمدير علاقات لتمويل الشركات والمؤسسات للفترة من 2006 إلى 2008. • عضو مجلس إدارة شركة ديار الكويت العقارية للفترة من 2010 إلى 2016. • عضو مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. | السيد/ بدر عبد الهادي الدوسري (منتخب) عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) |

| تاريخ الانتخاب | المؤهل العلمي والخبرة العملية | الاسم والمنصب |
|----------------|--|--|
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 1984 من جامعة نورث كارولينا بتخصص الهندسة الصناعية. • العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي - لزين الكويت للفترة من 2000 إلى 2007. • العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي للعمليات لمجموعة زين للفترة من 2008 إلى 2011. • عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار للفترة من 2006 إلى 2012. • عضو مستقل لمجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. | السيد/ براك عبدالمحسن براك الصبيح (منتخب) عضو مجلس الإدارة مستقل (غير تنفيذي) |
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس علوم إدارية سنة 2007 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتخصص تمويل. • موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد مدير لإدارة تمويل المؤسسات حتى تاريخه. • عضو مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية منذ 2012 إلى تاريخه. | السيد/ خالد يوسف المفرج (منتخب) عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) |
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 2004 من جامعة الكويت بتخصص التمويل والمنشآت المالية. • موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد مدير أول لإدارة الخزينة حتى تاريخه. • العمل لدى الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) كمدير لإدارة العمليات للفترة من 2008 إلى 2010. • العمل لدى شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) كمتداول لإدارة الخزينة للفترة من 2007 إلى 2008. • العمل لدى بنك البحرين والكويت كمساعد متداول خزينة لدائرة الخزينة لعام 2007. • عضو مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. | السيد/ راشد يوسف القلاف ممثل عن الشركة الكويتية للاستثمار عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) |
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس العلوم سنة 2006 من جامعة: Bentley College, Massachusetts بتخصص: Managerial Economics, Management • موظف لدى البنك التجاري كمدير أول لعلاقات العملاء لدى قطاع الإئتمان التجاري حتى تاريخه. • العمل لدى شركة م.س. ريتيل كمتدرب للفترة من 2007 إلى 2008. • عضو مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2013 حتى تاريخه. | السيد/ حمد نادر العيسى ممثل عن البنك التجاري الكويتي عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) |
| 23-11-2016 | <ul style="list-style-type: none"> • حاصل على بكالوريوس سنة 2004 من جامعة الكويت • موظف لدى شركة كي آي سي للوساطة المالية ككاتب للرئيس التنفيذي منذ 2014 حتى تاريخه. • العمل لدى بنك اتش اس بي سي كمدير في إدارة حفظ الأوراق المالية حتى 2013. • حاصل على ماجستير سنة 2010 بتخصص إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية. • العمل لدى بنك الخليج كممثل لخدمة العملاء للفترة من 2004 إلى 2005. • أمين سر مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2014 حتى تاريخه. | السيد/ محمد عادل الرديني أمين السر |

يعمل أمين السر على تنظيم أعمال مجلس إدارة الشركة من خلال تنظيم اجتماعاته وجدول أعماله. كما خص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاطلاع على مهامهم ومسؤولياتهم وتحديد ما سينتم مناقشته من موضوعات ذات صلة بنشاط الشركة. لذلك اجتمع مجلس الإدارة 6 مرات خلال السنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة، لم يقل عدد اجتماعات المجلس عن ستة اجتماعات خلال العام بمجموع 6 اجتماعات خلال عام 2017 وتم بحضور الاجتماع على الأقل نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة ولم يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة أعضاء، وبالإمكان عقد اجتماع مجلس إدارة طارئ بناءً على طلب كتابي مقدم من عضوين، كما يتضمن عقد الشركة

والنظام الأساسي تنظيم عملية حضور اجتماعات مجلس الإدارة وكيفية التعامل مع حالات عدم انتظام الأعضاء في الحضور، ويوفر أمين سر مجلس الإدارة لأعضاء مجلس الإدارة جدول أعمال المجلس بموضوعات محددة معززاً بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من اجتماع مجلس الإدارة، ويقر مجلس الإدارة جدول الأعمال حال انعقاده وفي حال اعتراض أي عضو على الجدول تثبت تفاصيل الاعتراض في محضر الاجتماع.

اجتماعات مجلس الإدارة للفترة من 1 يناير 2017 إلى 31 ديسمبر 2017 على النحو التالي :

| اسم العضو | اجتماع رقم (1) المنعقد في تاريخ 2017/02/21 | اجتماع رقم (2) المنعقد في تاريخ 2017/03/22 | اجتماع رقم (3) المنعقد في تاريخ 2017/05/14 | اجتماع رقم (4) المنعقد في تاريخ 2017/07/26 | اجتماع رقم (5) المنعقد في تاريخ 2017/09/19 | اجتماع رقم (6) المنعقد في تاريخ 2017/11/15 | عدد الاجتماعات |
|--|---|---|---|---|---|---|----------------|
| السيد / فيصل يوسف ثنيان المشاري (رئيس مجلس الإدارة) | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | 6 |
| السيد / عبدالله غازي عبدالله الجسار (نائب رئيس مجلس الإدارة) | ✓ | x | x | x | ✓ | ✓ | 3 |
| السيد / بدر عبد الهادي الدوسري (عضو مجلس الإدارة) | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | x | 5 |
| السيد / براك عبدالمحسن الصبيح (عضو مجلس الإدارة مستقل) | ✓ | ✓ | x | x | ✓ | ✓ | 4 |
| السيد / خالد يوسف ابراهيم المفرج (عضو مجلس الإدارة) | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | 6 |
| السيد / راشد يوسف القلاف (عضو مجلس الإدارة) | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | 6 |
| السيد / حمد نادر العيسى (عضو مجلس الإدارة) | x | ✓ | ✓ | ✓ | x | x | 3 |

عين مجلس إدارة الشركة السيد/ محمد عادل الرديني كأمين سر لمجلس الإدارة من بين موظفي الشركة وبناء على قرار مجلس الإدارة رقم 5/2016 والمنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016، للقيام بالمهام والمسؤوليات المناطة به لتسجيل وتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة، وذلك من خلال إنشاء سجل خاص تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع مبيناً به مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بدايته ونهايته بالإضافة إلى إعداد محاضر المناقشات والمداولات وتبويبها وحفظها لسهولة الحصول عليها من قبل الأعضاء.

القاعدة الثانية : (التحديد السليم للمهام والمسؤوليات)

حددت الشركة بالتفصيل مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية من خلال السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن النظام الأساسي للشركة يعكس مسؤوليات مجلس الإدارة ويحددها بوضوح لتتطابق تعليمات الجهات الرقابية، كما لا ينفرد أيًا من الأطراف في الشركة بالسلطات المطلقة، ولا يقوم مجلس الإدارة بإصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة، ويقوم مجلس الإدارة وبالأخص رئيس مجلس الإدارة بالواجبات والمسؤوليات والمهام المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، وذلك لا ينفي الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة التنفيذية من خلال التزامها بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات.

تتمثل انجازات مجلس إدارة الشركة بالأداء العام للشركة ونتائج أعمالها وذلك من خلال تطوير الهيكل التنظيمي للشركة الذي يعزز المسائلة والشفافية ومن خلال اعتماد الخطط الاستراتيجية وما يرتبط بها من سياسات ولوائح داخلية والتأكد من كفايتها لجميع إدارات الشركة، وكذلك المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة انعكس إيجاباً على إدارة العمل اليومي وتسيير النشاط وفضلاً عن إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل والعمل على زيادة الأرباح وتقليل النفقات بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للشركة.

شكل مجلس إدارة الشركة لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية لتساعده على أداء المهام المناطة به لتتضمن كل من لجنة (التدقيق، المخاطر، الترشيحات والمكافآت) والذي اعتمد بمحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 5 لسنة 2016 والمنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016، كما اعتمد اللوائح والنظم الداخلية التي تنظم إجراءات تشكيل اللجان، حيث حددت تلك اللوائح والنظم المعمول بها مهام اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومدة عملها على أن تكون لمدة ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك والصلاحيات الممنوحة لها. ويتابع مجلس الإدارة عمل اللجان بشكل دوري من خلال التقارير المعدة من قبل اللجان المذكورة أعلاه ويكون مسؤولاً عن أعمال هذه اللجان.

أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (التدقيق، المخاطر، الترشيحات والمكافآت) للفترة من 1 يناير 2017 إلى 31 ديسمبر 2017 على النحو التالي :

| لجنة التدقيق | | | |
|-----------------------|-------------|----------------|--|
| الاسم | المنصب | عدد الاجتماعات | مهام وانجازات اللجنة خلال العام |
| براك عبدالمحسن الصبيح | رئيس اللجنة | 4 | يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها. |
| بدر عبدالهادي الدوسري | عضو | | |
| حمد نادر العيسى | عضو | | |

| لجنة المخاطر | | | |
|-----------------------|-------------|----------------|--|
| الاسم | المنصب | عدد الاجتماعات | مهام وانجازات اللجنة خلال العام |
| بدر عبدالهادي الدوسري | رئيس اللجنة | 5 | يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها. |
| راشد يوسف القلاف | عضو | | |
| عبدالله غازي الجسار | عضو | | |

| لجنة الترشيحات والمكافآت | | | |
|--------------------------|-------------|----------------|--|
| الاسم | المنصب | عدد الاجتماعات | مهام وانجازات اللجنة خلال العام |
| خالد يوسف المفرج | رئيس اللجنة | 1 | يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها. |
| براك عبد المحسن الصبيح | عضو | | |
| حمد نادر العيسى | عضو | | |

يتوافر لدى الشركة آلية فعالة تتيح لأعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين والمستقلين بوجه خاص الحصول على كافة البيانات والمعلومات الأساسية التي تمكنهم من الاضطلاع والقيام بواجباتهم عن طريق التنسيق مع أمين سر مجلس الإدارة.

القاعدة الثالثة: (اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)

شكل مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت وهي مستقلة وتختص بإعداد التوصيات المتعلقة بالترشيحات لمنصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والسياسات واللوائح لمنح التعويضات والمكافآت، وحددت مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمن الأعضاء (رئيس اللجنة، وعضو مجلس إدارة مستقل). كما يحرص مجلس الإدارة على أن تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، واجتمعت اللجنة مرة خلال السنة.

وعليه نستعرض لحضراتكم تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت

نظام المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة وبشكل خاص ما يرتبط بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مستمد من قوانين الجهات الرقابية على سبيل المثال لا الحصر (قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 الصادر من مجلس الوزراء - هيئة أسواق المال) بالإضافة إلى النظام الأساسي الخاص بشركة كي آي سي للوساطة المالية.

تطبق شركة كي آي سي للوساطة المالية برنامج مكافآت متوازن يرتبط بالأداء المتصاعد والمستدام لتحقيق الأهداف القصيرة وطويلة الأمد، ويعتمد برنامج المكافآت على ما يلي:

- المقاييس المالية ومقاييس المخاطر.

- الارتباط بالأهداف طويلة الأجل (الأهداف الاستراتيجية).

- تأثير المدى الزمني للمخاطر.

وطبقاً لسياسات الشركة والنظام الأساسي له ووفقاً لقوانين المعمول بها من الجهات الرقابية بدولة الكويت، يجوز لمجلس الإدارة اقتراح مكافآت سنوية بحد أقصى 10% من صافي الأرباح السنوية. وفي كافة الأحوال تخضع

مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2017 على النحو التالي:

- المكافآت الممنوحة لحضور اجتماعات مجلس الإدارة و/أو اللجان الخاصة بمجلس الإدارة: (لا يوجد).
 - المكافآت الممنوحة من قبل الجمعية العمومية العادية: (5,000 دك لعضو مجلس الإدارة المستقل).
- الراتب، المزايا والبدلات، والمكافآت الممنوحة للرئيس التنفيذي وأعضاء الجهاز التنفيذي والمدير المالي أو من في حكمه، كما في 31 ديسمبر 2017 على النحو التالي:

| مكافآت | المزايا والبدلات | الراتب | إجمالي |
|----------|------------------|-----------|--------|
| 1,300 دك | 4,090 دك | 71,091 دك | |

- أية مكافآت أخرى تم منحها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشركة أو الشركات التابعة: (لا يوجد).
- أية انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة: (لا يوجد).

القاعدة الرابعة : (ضمان نزاهة التقارير المالية)

تعهدت الإدارة التنفيذية لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية من بيانات ونتائج تشغيلية كما أن يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.

كذلك يتعهد أعضاء مجلس إدارة الشركة للمساهمين بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة.

والجدير بالذكر بأنه لا يوجد تعارض بين توصيات كل من لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة.

شكل مجلس إدارة الشركة لجنة مستقلة تختص بالتدقيق يكون دورها الأساسي التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية، حددت مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ليتضمن عضو مجلس إدارة مستقل، ولا يشغل عضوية لجنة التدقيق رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وتتضمن لجنة التدقيق عضو يتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في المجالات المحاسبية و المالية، وتقوم لجنة التدقيق بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، كما أن لجنة التدقيق اجتمعت أربع اجتماعات خلال السنة وبشكل ربع سنوي مع تدوين محاضر اجتماعاتها، وعقدت لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، وعقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة مع المدقق الداخلي.

وحرصت لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها وذلك من خلال تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة ومجلس إدارتها وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات، حيث تم تعيين السيد/ فيصل صقر الصقر من مكتب بي دي أو النصف وشركاه لمراقبة حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه من خلال الجمعية العمومية العادية العاشرة والمنعقدة بتاريخ 14 أغسطس 2017.

القاعدة الخامسة: (وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية)

يتوافر لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر عملت على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة ووضعت أنظمة وإجراءات فعالة ليتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر، كذلك تراجع الصفقات وفقاً لما ورد في قواعد الحوكمة. وتتكون إدارة المخاطر من الكوادر البشرية المؤهلة التي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية، كذلك يتمتع القائمون على إدارة المخاطر بالاستقلالية عن طريق تبعيةهم المباشرة لمجلس الإدارة كما هو منعكس في الهيكل التنظيمي للشركة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات دون منحهم سلطات وصلاحيات مالية.

بالإضافة إلى ذلك شكل مجلس إدارة الشركة لجنة المخاطر وهي مستقلة وتختص بإدارة المخاطر ليكون دورها الأساسي وضع السياسات واللوائح لإدارة المخاطر وفقاً لما يتسق مع نزعة الشركة لتحمل المخاطر التي تواجه الشركة، وحددت مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمنهم (رئيس لجنة المخاطر)، ورئيس مجلس الإدارة ليس عضواً فيها، وتقوم لجنة المخاطر بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، واجتمعت لجنة المخاطر خمسة اجتماعات خلال السنة ودونت محاضر اجتماعاتها.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تشمل جميع أنشطة الشركة.
- ينعكس على الهيكل التنظيمي للشركة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة (Four Eyes Principle).
- لدى الشركة إدارة تدقيق تتمتع بالاستقلالية الفنية النامة وتتبع لجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة.
- تم تعيين مسؤول التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة من خلال محضر اجتماع لجنة التدقيق رقم 1/2017 والمنعقد بتاريخ 15 مارس 2017.
- أعدت إدارة التدقيق تقرير يتضمن مراجعة وتقييم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة وإرسال نسخة منه إلى هيئة أسواق المال وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
- كلف مكتب تدقيق مستقل (راسل بدفورد - بدر عبد الجادر وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون) بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركة وإعداد تقرير في هذا الشأن (Internal Control Report) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على أن يرسل نسخة منه إلى هيئة أسواق المال.
- يقوم مكتب تدقيق آخر بمراجعة وتقييم أداء إدارة التدقيق وذلك بشكل دوري كل ثلاث سنوات ويتم موافاة كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بنسخة من التقرير، حيث لا ينطبق على الشركة في الوقت الحالي على أن يتم عمل التقرير خلال سنة 2019.

يتوافر لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة التدقيق تقوم بالعمل على التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية لدى الشركة. وتتكون إدارة التدقيق من الكوادر البشرية المؤهلة والتي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية، كذلك يتمتع القائمون على إدارة التدقيق بالاستقلالية عن طريق تبعيةهم المباشرة للجنة التدقيق وبالتبعية لمجلس الإدارة كما هو موضح في الهيكل التنظيمي للشركة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات من ضمنها الصلاحيات المالية للحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب.

القاعدة السادسة: (تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية)

وضعت الشركة ميثاق عمل يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية كما نصت عليه حوكمة الشركات والتي من أهم سماتها التالي:

- تعزيز السلوك الصادق والأخلاقي الذي ينعكس بالإيجاب على الشركة.
 - الحفاظ على بيئة العمل القائمة على الالتزام بأخلاقيات العمل لدى الشركة حيث تكون نزاهة وكرامة كل موظف موضع تقدير.
 - ضمان الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح التي تنظم أنشطة أعمال الشركة.
- حيث أن إلتزام العاملين في الشركة سواء أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين الآخرين بالسياسات واللوائح الداخلية للشركة والمتطلبات القانونية والرقابية، سيؤدي إلى تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبصفة خاصة المساهمين من دون تعارض في المصالح وبدرجة كبيرة من الشفافية.

كذلك يتوافر لدى الشركة سياسات وآليات للحد من حالات تعارض المصالح وأساليب معالجتها والتعامل معها كالتالي:

- اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة بشأن تعارض المصالح بمحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 6 لعام 2016 بتاريخ 28 نوفمبر 2016 ليتوافق مع التعليمات الصادرة في قواعد حوكمة الشركات.
- في حال وجود مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة لأحد أعضاء مجلس الإدارة، يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها وإرفاق تقرير مراقب الحسابات معها.

القاعدة السابعة: (الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب)

نظم مجلس الإدارة عمليات الإفصاح الخاصة بكل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستثمرين المحتملين من خلال سجل خاص بإفصاحاتهم متاح للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة ليطلعو عليه من خلال وحدة شؤون المستثمرين دون أي رسم أو مقابل، ويتم تحديث هذا السجل بشكل دوري ليعكس حقيقة الأطراف ذات الصلة.

وضع مجلس الإدارة آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف وفي الوقت المناسب كالتالي:

- وضع مجلس الإدارة آليات العرض والإفصاح ليتوافق مع قواعد حوكمة الشركات.
 - وضعت الشركة سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- أنشأت الشركة وحدة شؤون المستثمرين لتكون مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين لها، وتتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة لتبعتها بشكل مباشر لمجلس الإدارة، وعلى نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة.

كذلك طورت الشركة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح حيث يتوافر على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة www.kicwasata.com قسم مخصص لحوكمة الشركات.

القاعدة الثامنة: (احترام حقوق المساهمين)

حددت الشركة الحقوق العامة للمساهمين وحمايتهم وذلك لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين بغض النظر عن مستوياتهم، من خلال تضمين النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين حقوقهم دون أي تمييز ووفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

كذلك راعت الشركة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمستثمرين، وذلك من خلال توافر سجل خاص بالشركة يحفظ لدى وكالة مقاصه تقيده فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لهم، وتتيح الشركة للمساهمين الإطلاع على سجلات المساهمين من خلال وحدة شؤون المستثمرين ويتم التعامل مع البيانات الواردة في السجلات المذكورة وفقاً لأقصى درجات الحماية والسرية وبما لا يتعارض مع قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وما يصدر عنها من تعليمات وضوابط رقابية منظمة.

وخلال الاجتماعات الخاصة بالجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة يتم تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت كالتالي :

- تنظم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات و وزارة التجارة والصناعة والقوانين واللوائح ذات العلاقة.
- تتضمن بنود جدول أعمال الجمعية العامة الحد الأدنى من البنود المطلوبة وفقاً لقواعد الحوكمة.
- تتيح الشركة الفرصة للمساهمين في الاجتماعات العامة أن يمارسوا حق التصويت دون وضع أي عوائق تؤدي إلى حظر التصويت.

القاعدة التاسعة: (إدراك دور أصحاب المصالح)

وضعت الشركة النظم والسياسات التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح كالتالي :

- لدى الشركة سياسة تشمل على القواعد والإجراءات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وتتيح حصولهم على تعويضات في حال انتهاك أي من حقوقهم وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.
- لا يحصل أي من أصحاب المصالح على أي ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات التي تدخل في نشاطات الشركة الاعتيادية.
- لدى الشركة سياسات ولوائح داخلية تتضمن آلية واضحة لترسية العقود بأنواعها المختلفة وذلك من خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة ويتم الإفصاح بشكل كامل عن تلك الآلية.
- تقوم الشركة بالعمل على تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة بما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

القاعدة العاشرة : (تعزيز وتحسين الأداء)

وضعت الشركة الآليات لحصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية

بشكل مستمر وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات ، حيث يتوافر دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بتعزيز وتحسين الأداء لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث يقوم باعتماد برامج تدريبية وورش عمل ومؤتمرات مناسبة لكل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والإدارة التنفيذية والعمل على تشجيع هذه البرامج والورش والمؤتمرات ذات الصلة بعمل الشركة لتنمية مهاراتهم وخبراتهم ومواكبة التطورات بالشكل الذي يساعدهم على أداء المهام المنوطة بهم.

كذلك وضعت الشركة نظم وآليات لتقييم أداء مجلس الإدارة ككل كالتالي :

- توافر دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بتعزيز وتحسين الأداء لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باعتماده من قبل مجلس الإدارة رقم 6 لسنة 2016 والمنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 2016 لتوفير نظم وآليات قائمة على مؤشرات كمية ونوعية في تقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري.

- يتوافر لدى الشركة مؤشرات أداء موضوعية (Key Performance Indicators – KPIs) لتقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك بشكل سنوي وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

وحرصاً من الشركة على خلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة من خلال العمل الدائم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بقواعد الحوكمة، حيث وفرت الشركة نظم التقرير المتكامل (Integrated Report) تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخلق القيم المؤسسية وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

القاعدة الحادية عشر: (التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية)

وضعت الشركة سياسة تكفل تحقيق التوازن بين أهدافها وأهداف المجتمع من خلال توفير سياسة تعمل على تطوير الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التي تزاوّل نشاطها فيه ووفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

وضعت الشركة برامج وآليات محددة وبرامج تعمل على إبراز دور الشركة في مجال العمل الاجتماعي وفق ما ورد في قواعد الحوكمة الشركات.

تقرير لجنة التدقيق

1. أهداف لجنة التدقيق:

تهدف لجنة التدقيق إلى مساندة مجلس الإدارة في قيامه بمسؤوليته من خلال التأكد من سلامة ونزاهة البيانات المالية، والإشراف والمراجعة على الحسابات والبيانات المالية للشركة، والتأكد من استقلالية ونزاهة مراقب الحسابات الخارجي، وترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة وذلك من خلال التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وكفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة.

2. خصائص لجنة التدقيق:

- شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة على أن يكون أحد أعضائها على الأقل من الأعضاء المستقلين، على ألا يشغل عضويتها رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
- يتعين أن يكون من بين أعضاء اللجنة عضو واحد على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية وأو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، ولجنة الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.
- حدد مجلس الإدارة مدة عضوية أعضاء اللجنة وأسلوب عملها.
- في حالة حصول أي تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة بما في ذلك عندما يرفض مجلس الإدارة إتباع توصيات اللجنة فيما يتعلق بمراقبي الحسابات الخارجيين وأو المدقق الداخلي، يتعين على المجلس أن يضمن تقرير الحوكمة بياناً يفصل بوضوح هذه التوصيات والسبب أو الأسباب وراء قرار مجلس الإدارة عدم التقيد بها.
- يجوز للجنة التدقيق أن تستشير على نفقة الشركة أي جهة استشارية مستقلة.
- على لجنة التدقيق الاجتماع بصورة منتظمة أربع مرات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي، كما يجب أن تقوم بتدوين محاضر اجتماعاتها.
- أن تعقد اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، وأربع مرات على الأقل مع المدقق الداخلي. كما يحق للمدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك دون حضور الإدارة التنفيذية.

3. صلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق:

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم، ومراجعة خطابات تعيينهم.
- متابعة أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات إلى الشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق.

- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإعداد تقرير يتضمن رأي وتوصيات اللجنة في هذا الشأن.
- الإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله، وتقييم أدائه، وأداء إدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي، وإبداء ملاحظاتها عليها.
- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في التقارير.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.

4. التأكد من استقلالية مراقب الحسابات الخارجي:

- حرصت لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها وذلك من خلال تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات، حيث تم مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات الخارجي للشركة وقد تم تعيين السيد/ فيصل صقر الصقر من مكتب BDO النصف وشركاه لمراقبة حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 2017-12-31 من خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية العاشر المنعقد بتاريخ 14 أغسطس 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .

5. تشكيل وأعضاء لجنة التدقيق:

إن وجود لجنة للتدقيق يعد أحد السمات الرئيسية الدالة على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وعليه قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للتدقيق تتسق مع طبيعة نشاط الشركة، تتمتع بالاستقلالية التامة، حيث شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق مكونة من ثلاثة أعضاء أحدهم من الأعضاء المستقلين، حيث تم تحديد مدة عضويتها بثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك .

| أعضاء لجنة التدقيق | | |
|------------------------------|-------------------|---------------------------|
| الاسم | المنصب | الفئة |
| السيد/براك عبدالمحسن الصبيح | رئيس لجنة التدقيق | عضو مجلس إدارة مستقل |
| السيد/ بدر عبدالهادي الدوسري | عضو لجنة التدقيق | عضو مجلس إدارة غير تنفيذي |
| السيد/محمد نادر العيسى | عضو لجنة التدقيق | عضو مجلس إدارة غير تنفيذي |

6. اجتماعات لجنة التدقيق:

قامت لجنة التدقيق بالاجتماع أربع مرات خلال عام 2017، حيث حضر الاجتماعات الأربعة المدقق الداخلي وقامت اللجنة بتدوين محاضر اجتماعاتها.

| أسماء أعضاء اللجنة - الحضور | | | تاريخ الاجتماعات | عدد الاجتماعات |
|-----------------------------|------------------|-------------------|------------------|----------------|
| السيد/بدر الدوسري | السيد/حمد العيسى | السيد/براك الصبيح | | |
| ✓ | | ✓ | 15-03-2017 | 1 |
| ✓ | ✓ | | 25-04-2017 | 2 |
| ✓ | | ✓ | 17-09-2017 | 3 |
| ✓ | ✓ | ✓ | 04-11-2017 | 4 |
| 4 | 2 | 3 | عدد مرات الحضور | |

7. مهام وأعمال لجنة التدقيق خلال عام 2017:

- تم مراجعة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2016.
- تم مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي لإدارة الوسطاء عن الفترة من يونيو 2015 إلى نوفمبر 2016.
- تم مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي لإدارة الموارد البشرية عن الفترة من نوفمبر 2015 إلى أكتوبر 2016.
- تم مراجعة وإقرار التقرير السنوي لإدارة التدقيق الداخلي لعام 2016.
- تم مراجعة البيانات المالية المرحلية عن الفترة من 01-01-2017 إلى 01-03-2017.
- تم مراجعة نتائج تقرير نظم الرقابة الداخلية (ICR) للسنة المالية المنتهية في 31-12-2016.
- تم مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي لإدارة المخاطر عن الفترة من أكتوبر 2015 إلى سبتمبر 2016.
- تم مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي لإدارة المطابقة والالتزام عن الفترة من أكتوبر 2015 إلى سبتمبر 2016.
- تم مراجعة وإقرار تقرير لجنة التدقيق الخاص بالجمعية العمومية العادية.
- تم مراجعة البيانات المالية المرحلية للفترة من 01-04-2017 إلى 30-06-2017.
- تم مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي للإدارة المالية عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2016.
- تم مراجعة البيانات المالية المرحلية للفترة من 01-04-2017 إلى 30-06-2017.
- تم مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي لإدارة الموارد البشرية عن الفترة من نوفمبر 2016 إلى أغسطس 2017.
- تم مراجعة نتائج تقرير المدقق الداخلي لإدارة نظم المعلومات عن الفترة من يناير 2016 إلى ديسمبر 2016.
- تم مراجعة وإقرار الخطة السنوية للمدقق الداخلي لعام 2017.

شركة كي آي سي للوساطة المالية

ش.م.ك (مقفلة)

دولة الكويت

البيانات المالية

وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2017

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

إلى السادة مساهمين/ شركة كي اي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبنية بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتولى الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية

واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عندما لا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيُظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك شك مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث

أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع الإدارة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يخص البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات. كذلك فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، ولم يرد لعلمنا أية مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، أو لعقد تأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي، كذلك، ومن خلال تدقيقنا، وعلى حد علمنا واعتقادنا، لم يرد لعلمنا أية مخالفات مادية خلال السنة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاته في شأن هيئة أسواق المال.

فيصل صقر الصقر

مراقب حسابات مرخص رقم 172 فئة "أ"

BDO النصف وشركاه

الكويت في: 31 يناير 2018

شركة كي آي سي للوساطة المالية

ش.م.ك (مقفلة)

دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في
31 ديسمبر 2017

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2017

| 2016 | 2017 | إيضاحات | الموجودات |
|-------------------|-------------------|---------|------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | | موجودات غير متداولة |
| 22,725 | 17,600 | 5 | ممتلكات ومعدات |
| 11,042,602 | 11,042,602 | 6 | موجودات غير ملموسة |
| 375,002 | - | 7 | مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة |
| 61,257 | 57,723 | 8 | برامج كمبيوتر |
| 128,449 | 115,564 | 9 | استثمارات متاحة للبيع |
| <u>11,630,035</u> | <u>11,233,489</u> | | |
| | | | موجودات متداولة |
| 145,844 | 86,770 | 10 | مدينون وأرصدة مدينة أخرى |
| 60,895 | 253,564 | 11 | ودائع لأجل |
| 211,076 | 471,189 | 12 | أرصدة لدى البنوك ونقد |
| <u>417,815</u> | <u>811,523</u> | | |
| <u>12,047,850</u> | <u>12,045,012</u> | | مجموع الموجودات |
| | | | حقوق الملكية والمطلوبات |
| | | | حقوق الملكية |
| 20,000,000 | 20,000,000 | 13 | رأس المال |
| 750,000 | 750,000 | 14 | علاوة إصدار |
| 376,974 | 376,974 | 15 | احتياطي إجباري |
| 376,974 | 376,974 | 16 | احتياطي اختياري |
| 27,023 | (6,702) | | احتياطي التغير في القيمة العادلة |
| (9,659,093) | (9,733,154) | | خسائر مرحلة |
| <u>11,871,878</u> | <u>11,764,092</u> | | مجموع حقوق الملكية |
| | | | المطلوبات |
| | | | مطلوبات غير متداولة |
| 87,597 | 208,476 | 17 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين |
| <u>87,597</u> | <u>208,476</u> | | |
| | | | مطلوبات متداولة |
| 88,375 | 72,444 | 18 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| <u>88,375</u> | <u>72,444</u> | | |
| <u>175,972</u> | <u>280,920</u> | | مجموع المطلوبات |
| <u>12,047,850</u> | <u>12,045,012</u> | | مجموع حقوق الملكية والمطلوبات |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

| 2016 | 2017 | إيضاحات | الإيرادات |
|-------------|-------------|---------|---|
| دينار كويتي | دينار كويتي | | |
| 432,487 | 542,509 | | صافي إيرادات عمولات تداول |
| 49,146 | 2,575 | | إرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع |
| - | 46,173 | 7 | أرباح تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة |
| 971 | 5,184 | | إيرادات ودائع لاجل |
| 29,998 | 1,113 | | توزيعات أرباح نقدية |
| 5,983 | - | 17 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين لم يعد له ضرورة |
| 67,909 | 1,527 | | إيرادات أخرى |
| 586,494 | 599,081 | | |
| | | | المصاريف والاعباء الأخرى |
| (514,347) | (639,688) | 19 | مصاريف عمومية وإدارية |
| (30,265) | (28,454) | 8,5 | إستهلاك وإطفاء |
| (544,612) | (668,142) | | |
| 41,882 | (69,061) | | (خسارة)/ربح السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة |
| (416) | - | | زكاة |
| (11,500) | (5,000) | 23 | مكافأة أعضاء مجلس الإدارة |
| 29,966 | (74,061) | | صافي (خسارة)/ربح السنة |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

| 2016 | 2017 | إيضاحات | |
|-----------------|------------------|---------|--|
| دينار كويتي | دينار كويتي | | |
| 29,966 | (74,061) | | صافي (خسارة)/ ربح السنة |
| | | | بنود الخسارة الشاملة الأخرى |
| | | | بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل: |
| - | (37,191) | 7 | المحول من نظام ضمان عمليات الوساطة نتيجة التصفية |
| (10,441) | - | 7 | خسائر من إعادة تقييم حصة في نظام ضمان عمليات الوساطة |
| (34,445) | 1,980 | 9 | المحول لبيان الدخل نتيجة انخفاض في قيمة وبيع استثمارات متاحة للبيع |
| (1,980) | 1,486 | 9 | أرباح/(خسائر) غير محققة من استثمارات متاحة للبيع |
| <u>(46,866)</u> | <u>(33,725)</u> | | الخسارة الشاملة الأخرى |
| <u>(16,900)</u> | <u>(107,786)</u> | | إجمالي الخسارة الشاملة للسنة |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

| مجموع حقوق الملكية | خسائر مرحلة | إحتياطي التغير في القيمة العادلة | إحتياطي إختياري | إحتياطي إجباري | علاوة إصدار | رأس المال | |
|--------------------|-------------|----------------------------------|-----------------|----------------|-------------|-------------|-------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 11.888.778 | (9.689.059) | 73.889 | 376.974 | 376.974 | 750.000 | 20.000.000 | الرصيد في 1 يناير 2016 |
| 29.966 | 29.966 | - | - | - | - | - | ربح السنة |
| (46.866) | - | (46.866) | - | - | - | - | الخسارة الشاملة الأخرى |
| (16.900) | 29.966 | (46.866) | - | - | - | - | إجمالي (الخسارة)/الدخل الشامل للسنة |
| 11.871.878 | (9.659.093) | 27.023 | 376.974 | 376.974 | 750.000 | 20.000.000 | الرصيد في 31 ديسمبر 2016 |
| 11.871.878 | (9.659.093) | 27.023 | 376.974 | 376.974 | 750.000 | 20.000.000 | الرصيد في 1 يناير 2017 |
| (74.061) | (74.061) | - | - | - | - | - | خسارة السنة |
| (33.725) | - | (33.725) | - | - | - | - | الخسارة الشاملة الأخرى |
| (107.786) | (74.061) | (33.725) | - | - | - | - | إجمالي الخسارة الشاملة للسنة |
| 11.764.092 | (9.733.154) | (6.702) | 376.974 | 376.974 | 750.000 | 20.000.000 | الرصيد في 31 ديسمبر 2017 |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

| 2016 | 2017 | إيضاحات | |
|-------------|-------------|---------|---|
| دينار كويتي | دينار كويتي | | |
| 29,966 | (74,061) | | الأنشطة التشغيلية |
| | | | صافي (خسارة)/ ربح السنة |
| | | | تعديلات: |
| 30,265 | 28,454 | 8,5 | إستهلاك وإطفاء |
| (49,146) | (2,575) | | أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع |
| - | (46,173) | | أرباح تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة |
| (971) | (5,184) | | إيرادات ودائع لأجل |
| (29,998) | (1,113) | | توزيعات أرباح نقدية |
| 20,832 | 133,234 | 17 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين |
| (5,983) | - | | مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين لم يعد له ضرورة |
| (5,035) | 32,582 | | |
| | | | الحركة على رأس المال العامل: |
| (5,453) | 59,074 | | مدينون وأرصدة مدينة أخرى |
| (45,566) | (15,931) | | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| (56,054) | 75,725 | | النقد الناتج من/(المستخدم في) العمليات |
| (16,093) | (12,355) | 17 | مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة |
| (11,500) | - | | مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة |
| (83,647) | 63,370 | | صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية |
| | | | الأنشطة الإستثمارية |
| (8,039) | (6,466) | 5 | المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات |
| (2,126) | (15,600) | 8 | المدفوع لشراء برامج كمبيوتر |
| - | 2,271 | | المحصل من بيع برامج كمبيوتر |
| - | (41,480) | 9 | المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع |
| 320,060 | 60,406 | | المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع |
| - | 383,984 | 7 | المحصل من تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة |
| (60,895) | (192,669) | | صافي التغير في ودائع لأجل |
| 29,998 | 1,113 | | توزيعات أرباح نقدية مستلمة |
| 971 | 5,184 | | إيرادات ودائع لأجل مستلمة |
| 279,969 | 196,743 | | صافي النقد الناتج من الأنشطة الإستثمارية |
| 196,322 | 260,113 | | صافي الزيادة في أرصدة لدى البنوك ونقد |
| 14,754 | 211,076 | | أرصدة لدى البنوك ونقد في بداية السنة |
| 211,076 | 471,189 | 12 | أرصدة لدى البنوك ونقد في نهاية السنة |

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة كي أي سي للوساطة المالية ("الشركة") كشركة مساهمة كويتية مقفلة بموجب عقد تأسيس رقم 2072 جلد 1 بتاريخ 29 مارس 2006 وتم قيدها في السجل التجاري تحت رقم 113174 بتاريخ 29 مارس 2006.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية.
- استثمار أموالها والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأسمالها أو احتياطياتها في أسهم استثمار طويلة الأجل.
- شراء عقارات لاستعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها.
- يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن مركز الشركة ومحلها القانوني في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل في سوق الكويت للأوراق المالية الكويت ص.ب. 26502 صفاة - 13086 الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 31 يناير 2018 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. إن مساهمي الشركة لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية

(أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2017

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة التالية وتعديلاتها:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7: مبادرة الإفصاح.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12: إثبات موجودات ضريبية مؤجلة عن الخسائر غير المحققة.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014-2016.

أصبحت هذه التعديلات سارية في 1 يناير 2017. ليس لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير مادي على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة وليس من المحتمل أن تؤثر على الفترات المستقبلية.

(ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية

تم إصدار المعايير الجديدة والمعدلة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها غير سارية بعد ولم تطبقها الشركة:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2: تصنيف وقياس معاملات السداد على أساس الأسهم
 سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. تتناول هذه التعديلات ثلاثة جوانب رئيسية كما يلي:

- تأثيرات شروط الاستحقاق على قياس التسويات النقدية لمعاملات السداد على أساس الأسهم.
- تصنيف معاملات السداد على أساس الأسهم مع خصائص التسوية بالصافي للالتزامات الضريبية المحتجزة.
- المحاسبة حيث أن تعديل بنود وشروط معاملات السداد على أساس الأسهم يغير تصنيفها من تسوية نقدية إلى تسوية حقوق ملكية.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير مادي على الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمه)

(ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمه)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

يحل هذا المعيار الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 محل الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كيف تقوم منشأة ما بتصنيف وقياس أدواتها المالية كما يقدم المعيار نموذجاً جديداً للخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتماب انخفاض قيمة الموجودات المالية بالإضافة إلى متطلبات جديدة عامة لمحاسبة التحوط. كما يستند إلى الإرشادات حول تحقق وعدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

يتوقع أعضاء مجلس إدارة الشركة ألا يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في المستقبل تأثير مادي على المبالغ المدرجة فيما يخص الموجودات والمطلوبات المالية للشركة. على الرغم من ذلك، ليس من الممكن عملياً أن يتم تقديم تقدير معقول لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 حتى تقوم الشركة بمراجعة تفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء

يقدم هذا المعيار، الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، إطار عمل شامل لتحديد ما إذا كان يتوجب الاعتراف بالإيراد ومبلغ وتوقيت ذلك. يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الحالية التالية في تاريخ سريانه:

- معيار المحاسبة الدولي 18: الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي 11: عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13: برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15: اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18: تحويلات الموجودات من العملاء.
- تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31: الإيرادات - معاملات المقايضة التي تشمل خدمات الدعاية.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المحدد.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: التأجير

سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 "التأجير" حيث يتطلب من المستأجرين إثبات جميع عقود التأجير في بيان المركز المالي بطريقة مماثلة لعقود التأجير التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة للموجودات المنخفضة القيمة وعقود التأجير قصيرة الأجل. كما في تاريخ بدء عقد التأجير سيعترف المستأجر بالتزام سداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل المعني خلال فترة التأجير.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المحدد.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17: عقود التأمين

سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4: عقود التأمين. ينطبق المعيار الجديد على كافة أنواع عقود التأمين، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية. إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية 17 هو النموذج العام، مضافاً إليه:

- مواعمة خاصة للعقود ذات خصائص المشاركة الاختيارية المباشرة (أسلوب الأتعاب المتغيرة).
- أسلوب مبسط (أسلوب توزيع أقساط التأمين) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

التفسير 22: العمليات بالعملة الأجنبية واعتبارات الدفعة المقدمة

يسري التفسير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ويوضح أنه من أجل تحديد سعر الصرف الفوري لاستخدامه في الاعتراف الأولي بالموجودات أو المصروفات أو الإيرادات ذات الصلة (أو جزء منها) عند عدم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، فإن تاريخ المعاملة يحسب على أنه التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة بشكل أولي بالموجودات أو المطلوبات غير النقدية الناتجة عن الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات متعددة أو استلام مقدم للثمن المقابل، فيجب على المنشأة أن تحدد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو استلام للدفعة المقدمة. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمه)

(ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمه)

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري من 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

توضح التعديلات ما يلي:

(أ) إن المنشأة التي تعتبر منشأة رأس مال مشترك أو غيرها من المنشآت المؤهلة قد تلجأ، عند الاعتراف الأولي على أساس كل استثمار على حدة، إلى قياس استثماراتها في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(ب) إذا كانت منشأة لا تمثل بحد ذاتها منشأة استثمارية تمتلك حصة في شركة زميلة استثمارية أو مشروع مشترك استثماري، يجوز لها، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختار الإبقاء على القياس بالقيمة العادلة الذي تطبقه تلك الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري على حصص الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري في الشركات التابعة. ويتم هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة استثمارية أو مشروع مشترك استثماري في آخر تاريخ (1) يتم فيه الاعتراف الأولي بالشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري، (2) تصبح فيه الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منشأة استثمارية، (3) تصبح فيه الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري شركة أم للمرة الأولى.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40 تحويلات الاستثمارات العقارية

ستسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والتي توضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء أو التطوير، إلى أو من عقارات استثمارية. تنص التعديلات على أن التغيير في الاستخدام يتم عندما يستوفي العقار، أو يتوقف عن استيفاء، تعريف العقار الاستثماري مع وجود دليل على التغيير في الاستخدام. إن مجرد التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لا يُعد دليلاً على التغيير في الاستخدام.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الشركة اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية تأثيرها.

3.2 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. باستثناء القياس بالقيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.3 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات، بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتبارا من تاريخ جاهزية الأصول للاستخدام في الغرض المحدد لها. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أي تغييرات في التقديرات على أسس مستقبلية. إن الصيانة والتصليحات والاستبدالات والتحسينات غير المهمة للأصول يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها ويتم رسملة التحسينات والاستبدالات المهمة للأصول، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة بند من بنود الممتلكات والمعدات بمبلغ الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويعترف به في بيان الدخل في الفترة التي حدث فيها.

3.4 موجودات غير ملموسة

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتتة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لاعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإطفاء تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات غير الملموسة، بينما يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الدخل عند الاستبعاد.

3.5 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

3.6 الأدوات المالية

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات. يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي إستثمارات متاحة للبيع، مدينون وأرصدة مدينة أخرى، ودائع لأجل، أرصدة لدى البنوك ونقد، ودائنون وأرصدة دائنة أخرى على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.6 الأدوات المالية (تتمه)

3.6.1 الموجودات المالية

استثمارات متاحة للبيع

يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع ميدنياً بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع. ولاحقاً للتحقق الميدني يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى آخر سعر شراء معن عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

وبالنسبة للاستثمارات التي ليس لها سعر سوق معن يتم إجراء تقدير معقول لقيمتها العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو قاعدة صافي موجودات الاستثمار ذات الصلة. أما الاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق فيتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً أي خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة في بيان الدخل الشامل ويتم مراعاتها في بند احتياطي القيمة العادلة إلى أن يتم بيع الاستثمار أو تحصيله أو استبعاده بطريقة أخرى، أو إلى أن يتم تحديد انخفاض قيمته، فعندئذ يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في احتياطي القيمة العادلة وإدراجها في بيان الدخل للفترة التي حدثت فيها. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر العملة الأجنبية للموجودات النقدية مباشرة في بيان الدخل الشامل.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح.

المدينون التجاريون

يمثل المدينون التجاريون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف ميدنياً بالمدينون التجاريون بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الانخفاض في قيمة المدينون التجاريون عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينون. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينون في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينون التجاريون قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينون التجاريون، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينون التجاريون، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الدخل.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو زيادة عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إدراج إطفاء معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في بيان الدخل الشامل.

أرصدة لدى البنوك ونقد

تتمثل أرصدة لدى البنوك ونقد في النقد لدى البنوك و النقد لدى المحافظ الاستثمارية.

3.6.2 المطلوبات المالية

الدائنون

يتمثل رصيد الدائنون في الدائنون التجاريون وأرصدة دائنة أخرى. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنون التجاريون ميدنياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.7 المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في أن واحد.

3.8 رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

3.9 علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند إصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

3.10 المخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية التزام حالي، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما تكون كل أو بعض المنافع الاقتصادية مطلوبة لتسوية مخصص من المتوقع أن يتم استردادها من طرف آخر، فإن الذمم المدينة تثبت كأصل إذا كان من المؤكد ظاهريا أنه سيتم استرداد النفقات وأن مبلغ الذمم المدينة يمكن قياسه بشكل موثوق به.

3.11 مخصص نهاية الخدمة للموظفين

تقوم الشركة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للأنحة مزاي محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام للشركة.

3.12 تحقق الإيرادات

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعمليات البيع. تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

3.13 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتألف الأطراف ذات الصلة من المساهمين الرئيسيين والمديرين التنفيذيين وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين. يتم إجراء كافة العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة على أسس تجارية بحتة وبموافقة إدارة الشركة.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للشركة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعامل الشركة الاستثمارات المتاحة للبيع على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاضاً هاماً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. إن تحديد ما هو "مهم" أو "فترة طويلة" يتطلب حكماً هاماً.

وبالإضافة إلى ذلك تقيم الشركة، من ضمن عوامل أخرى، التغيير العادي في سعر السهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة.

تصنيف الموجودات المالية

في تاريخ اقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق ربح منها في الأجل القصير. عندما لا يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن يتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغيير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن كافة الاستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية، والتي لها خطر جوهري ينسب في تسويات مادية لحسابات الموجودات والمطلوبات خلال السنة اللاحقة هي على الشكل التالي:

تقييم استثمار أدوات حقوق الملكية غير المسعرة.

يعتمد تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة على إحدى معاملات السوق الحديثة التالية:

- معاملات السوق التي تتم على أسس تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مخاطر مشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة

تقوم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر الذي خلاله يتم استهلاك موجوداتها الملموسة. إن إدارة الشركة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

4. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمه)

التقديرات غير المؤكدة (تتمه)

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

5. ممتلكات ومعدات

| المجموع | سيارات | معدات | أثاث | |
|-------------|-------------|-------------|-------------|---------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | |
| | | | | التكلفة |
| 188,920 | 1,200 | 104,459 | 83,261 | الرصيد في 1 يناير 2016 |
| 8,039 | - | 8,039 | - | إضافات |
| 196,959 | 1,200 | 112,498 | 83,261 | الرصيد في 31 ديسمبر 2016 |
| 6,466 | - | 6,466 | - | إضافات |
| 203,425 | 1,200 | 118,964 | 83,261 | الرصيد في 31 ديسمبر 2017 |
| | | | | الإستهلاك المتراكم |
| 162,996 | 1,199 | 81,811 | 79,986 | الرصيد في 1 يناير 2016 |
| 11,238 | - | 9,539 | 1,699 | المحمل على السنة |
| 174,234 | 1,199 | 91,350 | 81,685 | الرصيد في 31 ديسمبر 2016 |
| 11,591 | - | 10,083 | 1,508 | المحمل على السنة |
| 185,825 | 1,199 | 101,433 | 83,193 | الرصيد في 31 ديسمبر 2017 |
| | | | | القيمة الدفترية |
| 17,600 | 1 | 17,531 | 68 | في 31 ديسمبر 2017 |
| 22,725 | 1 | 21,148 | 1,576 | في 31 ديسمبر 2016 |
| | %20 | %20 | %20 | معدل الإستهلاك السنوي |

6. موجودات غير ملموسة

يتمثل هذا البند في شراء مكتب للوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة دفترية 11,042,602 دينار كويتي (2016: 11,042,602 دينار كويتي). بتاريخ 2 فبراير 2006 تم الحصول على موافقة من سوق الكويت للأوراق المالية على شراء الشركة لترخيص مكتب الوساطة من طرف ذي صلة. إن الموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محددة. قامت الإدارة بإجراء دراسة لإختبار فيما إذا كان هنالك هبوط في القيمة. ونظراً للتحسن الجوهري في معدلات السوق لم يتم تسجيل أي خسارة إنخفاض في القيمة حيث تم تقدير القيمة الممكن إستردادها بأعلى من القيمة الدفترية كما في تاريخ 31 ديسمبر 2017. تم تقدير القيمة الممكن إستردادها بناء على القيمة العادلة لتلك الموجودات ناقصاً تكاليف البيع بناء على أسعار السوق المحلية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

6. موجودات غير ملموسة (تتمه)

إن بيان هذه الموجودات هو كما يلي:

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|-------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 1,000,000 | 1,000,000 | ترخيص وساطة |
| 10,042,602 | 10,042,602 | قواعد عملاء |
| 11,042,602 | 11,042,602 | |

تم استخدام معدل خصم مقدر لوحدات إنتاج النقد بنسبة 9.22% (2016: 9.17%) لخصم توقعات التدفقات النقدية ومعدل نمو بنسبة 3% (2016: 3.50%) سنوياً للتدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى القيمة النهائية. يشير التقييم إلى المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير الملموسة والذي يبلغ تقريباً 11,894,530 دينار كويتي (2016: 11,199,134) وهو أعلى من القيمة الدفترية كما في تاريخ التقارير المالية.

إذا كان معدل الخصم المقدر لوحدات إنتاج النقد أعلى بنسبة 0.5% من تقديرات الإدارة، سيكون المبلغ الممكن استرداده لوحدات إنتاج النقد الخاصة بالشركة أقل بمبلغ 931,495 دينار كويتي. حددت الإدارة هامش إجمالي تقديري بناءً على الأداء السابق وبناءً على توقعاتها عن تطورات السوق. إن معدلات متوسط النمو المرجح المستخدمة تتفق مع التوقعات الواردة في تقارير القطاع. تعكس معدلات الخصم المستخدمة المخاطر المحددة المتعلقة بالقطاع.

7. مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة

تتطلب تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية مشاركة شركات الوساطة المالية في رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة الذي يدار من قبل السوق.

استثمرت الشركة مبدئياً في هذا النظام مبلغ 337,811 دينار كويتي، وقد أنشئ هذا النظام لضمان عمليات الوساطة التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بموجب قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) بتاريخ 5 يونيو 2002. إن الغرض من هذا النظام هو الحد من الآثار المترتبة على الإخفاق أو التأخير في الوفاء بنتائج المعاملات التي تتم من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق، وطبقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، بتاريخ 30 نوفمبر 2004، فإن رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة قد أصبح 10,000,000 دينار كويتي، وقد تم سداد رأس المال بالكامل. وفقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 فإن الرصيد الصافي لنظام ضمان عمليات الوساطة سيتم توزيعه عند انتهاء الغرض من النظام على المشاركين فيه كل بنسبة مشاركته في النظام، كما ترد لكل مشارك في نظام ضمان عمليات الوساطة نسبة ما شارك به وفقاً لقيمتها الدفترية حسب آخر تقرير مدقق للمركز المالي إذا انتهت علاقة شركة الوساطة المشاركة في هذا النظام لسوق الكويت للأوراق المالية.

قررت الجمعية العمومية للمشاركين في نظام ضمان عمليات الوساطة بالموافقة على تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة بتاريخ 25 مايو 2017، وبتاريخ 29 مايو 2017 تم تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة وكانت حصة الشركة من التصفية هي مبلغ 383,984 دينار كويتي وقد نتج ربح قدره 46,173 دينار كويتي تم إدراجه ببيان الدخل.

إن الحركة على هذا البند خلال السنة كالاتي:

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|---------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 385,443 | 375,002 | مبلغ المشاركة من قبل الشركة في النظام |
| - | (375,002) | تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة |
| (10,441) | - | إعادة تقييم الحصة بالقيمة العادلة |
| 375,002 | - | |

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

8. برامج كمبيوتر

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|-------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| | | التكلفة |
| 307,817 | 309,943 | الرصيد في 1 يناير |
| 2,126 | 15,600 | إضافات |
| - | (2,271) | إستبعادات |
| 309,943 | 323,272 | الرصيد في 31 ديسمبر |
| | | الإطفاء المتراكم |
| 229,659 | 248,686 | الرصيد في 1 يناير |
| 19,027 | 16,863 | المحمل على السنة |
| 248,686 | 265,549 | الرصيد في 31 ديسمبر |
| | | القيمة الدفترية |
| 61,257 | 57,723 | في 31 ديسمبر |
| 20% | 20% | معدل الإطفاء السنوي |

9. إستثمارات متاحة للبيع

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 14,371 | - | إستثمارات في أسهم محلية مسعرة |
| 20 | 1,506 | إستثمارات في أسهم محلية غير مسعرة |
| 114,058 | 114,058 | إستثمارات في أسهم أجنبية غير مسعرة |
| 128,449 | 115,564 | |

إن الإستثمارات في أسهم محلية مسعرة مدارة من قبل طرف ذي صلة (إيضاح 20).

إن الحركة على بند إستثمارات متاحة للبيع خلال السنة كالآتي:

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|--|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 435,788 | 128,449 | الرصيد في بداية السنة |
| - | 41,480 | إضافات |
| (270,914) | (57,831) | إستبعادات |
| (34,445) | 1,980 | المحول لبيان الدخل نتيجة انخفاض في قيمة وبيع إستثمارات متاحة للبيع |
| (1,980) | 1,486 | التغير في القيمة العادلة |
| 128,449 | 115,564 | الرصيد في نهاية السنة |

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

10. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|--------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 46,925 | 33,925 | مدينون تجاريون (أ) |
| (24,688) | (24,688) | مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب) |
| 22,237 | 9,237 | صافي المستحق من مدينون تجاريون |
| 73,222 | 28,816 | عمولات مستحقة |
| 31,494 | 29,394 | مدفوعات مقدمة |
| 4,410 | 5,610 | تأمينات مستردة |
| 14,481 | 13,713 | نعم موظفين |
| 145,844 | 86,770 | |

(أ) مدينون تجاريون

إن تحليل أعمار أرصدة المدينون التجاريون كما يلي :

| المجموع | منخفضة القيمة | تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 90-60 يوم | 2017 |
|-------------|---------------|--|-------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| 33,925 | 24,688 | 9,237 | 2017 |
| 46,925 | 24,688 | 22,237 | 2016 |

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي:

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|-----------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 24,688 | 24,688 | الرصيد في بداية/نهاية السنة |

11. ودائع لأجل

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل 1.875% (2016: 1.75%) سنويا، تستحق هذه الودائع بمعدل من 138 يوم الي 292 يوم (2016: 275 يوم).

12. أرصدة لدى البنوك ونقد

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 37,113 | 471,146 | أرصدة لدى البنوك |
| 173,963 | 43 | نقد لدى محافظ استثمارية (إيضاح 20) |
| 211,076 | 471,189 | |

13. رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي (2016: 20,000,000 دينار كويتي) موزع على 200,000,000 سهم ، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

| | | |
|-------------|-------------|--|
| | | 14. علاوة إصدار |
| | | تتمثل علاوة الإصدار والبالغة 750,000 دينار كويتي (2016 : 750,000 دينار كويتي)، في المبلغ المستلم زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم لدى إصدار رأس المال. |
| | | 15. احتياطي إجباري |
| | | وفقاً لمتطلبات قانون الشركات، والنظام الأساسي للشركة و تعديلاتهما، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى حساب الاحتياطي الإجباري حتى يبلغ إجمالي الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% على رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة. |
| | | 16. احتياطي اختياري |
| | | وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يتم استقطاع نسبة مئوية يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة للمساهمين. يتم وقف التحويل بناءً على توصية مجلس الإدارة للمساهمين في الجمعية العامة السنوية. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة. |
| | | 17. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين |
| 2016 | 2017 | |
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 88,841 | 87,597 | الرصيد في بداية السنة |
| 20,832 | 133,234 | المحمل على السنة |
| (16,093) | (12,355) | المدفوع خلال السنة |
| (5,983) | - | مخصص لم يعد له ضرورة |
| 87,597 | 208,476 | الرصيد في نهاية السنة |
| | | 18. دائنون وأرصدة دائنة اخرى |
| 2016 | 2017 | |
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 8,530 | 7,128 | دائنون تجاريون |
| 36,970 | 40,118 | إجازات الموظفين المستحقة |
| 22,331 | 19,320 | مصاريف مستحقة |
| 416 | - | زكاة |
| 20,128 | 5,878 | أخرى |
| 88,375 | 72,444 | |
| | | 19. مصاريف عمومية وإدارية |
| 2016 | 2017 | |
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 36 9,344 | 481,443 | تكاليف موظفين |
| 18,595 | 25,990 | اشرتراكات |
| 41,172 | 38,172 | إيجارات |
| 7,497 | 9,996 | ترخيص مزاولة مهنة |
| 77,739 | 84,087 | أخرى |
| 51 4,347 | 6 39,688 | |
| | | 20. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة |
| | | تتمثل الأطراف ذات الصلة في المدراء التنفيذيين، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والمساهمين، والشركات التي يعتبرون فيها ملاكاً رئيسيين أو التي يمارسون فيها تأثير هام. تمت كافة المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة وفقاً لشروط معتمدة من إدارة الشركة: |

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

20. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة (تتمه)

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|---|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 14,371 | - | استثمارات متاحة للبيع مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين (إيضاح 9) |
| 173,963 | 43 | نقد لدى محافظ استثمارية مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين (إيضاح 12) |

بيان المركز المالي

بيان الدخل

| | | |
|--------|--------|----------------------------|
| 82,103 | 93,048 | مزاي ورواتب الإدارة العليا |
|--------|--------|----------------------------|

21. معلومات قطاعية

تحدد قطاعات التشغيل الخاصة بها استناداً إلى معلومات التقارير الداخلية للإدارة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه، من ثم مطابقتها مع أرباح أو خسائر الشركة. إن سياسات القياس التي تستخدمها الشركة لتقارير القطاعات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 هي نفسها التي تم استخدامها في بياناتها المالية السنوية.

تمارس الشركة أنشطتها بشكل رئيسي داخل دولة الكويت وجميع موجوداتها ومطلوباتها داخل دولة الكويت بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ودول أخرى. تعمل الشركة في قطاعين أعمال: الاستثمارات والوساطة المالية. إن التحليل القطاعي لإجمالي الإيرادات والأرباح/(الخسائر) للفترة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات لقطاعات الأعمال هو كما يلي:

فيما يلي ملخص إيرادات وأرباح/(خسائر) وموجودات ومطلوبات الشركة من قطاعات الأعمال:

| الإجمالي | وساطة مالية | استثمارات | |
|-------------|-------------|-------------|----------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 550,333 | 544,036 | 6,297 | السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 |
| (74,061) | (129,106) | 55,045 | إجمالي الإيرادات |
| | | | ربح/(خسارة) السنة |
| 12,045,012 | 11,675,841 | 369,171 | كما في 31 ديسمبر 2017 |
| 280,920 | 280,920 | - | مجموع الموجودات |
| 11,764,092 | 11,394,921 | 369,171 | مجموع المطلوبات |
| | | | صافي الموجودات |
| 537,348 | 506,379 | 30,969 | السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 |
| 29,966 | (50,149) | 80,115 | إجمالي الإيرادات |
| | | | ربح/(خسارة) السنة |
| 12,047,850 | 11,684,543 | 363,307 | كما في 31 ديسمبر 2016 |
| 175,972 | 175,972 | - | مجموع الموجودات |
| 11,871,878 | 11,508,571 | 363,307 | مجموع المطلوبات |
| | | | صافي الموجودات |

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال

(أ) ادارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة الشركة في الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تحدد الشركة مبلغ رأس المال تناسبياً مع الخطر. تدير الشركة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. من أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن الشركة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم رأس مال جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هو مخاطر أن يفشل احد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته محققا خسارة مالية للطرف الأخر. تتم مراقبة سياسة الائتمان على أسس مستمرة. وتهدف الشركة إلى تجنب التركيز الائتماني للمخاطر في أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين. ويتأتى ذلك من خلال تنوع نشاطات الإقراض والحصول على الضمانات أينما كان ذلك ملائماً. ان مبلغ التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان لا تختلف مادياً عن القيم الدفترية لها في البيانات المالية.

التعرض لمخاطر الائتمان

تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لخطر الانكشاف لمخاطر الائتمان. إن أقصى صافي تعرض للمخاطر الائتمانية لفئة الموجودات بتاريخ البيانات المالية كما يلي:

| القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر | | |
|----------------------------------|-------------|---|
| 2016 | 2017 | |
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 114,350 | 57,376 | مدينون وأرصدة مدينة اخرى (باستثناء مدفوعات مقدمة) |
| 211,076 | 471,189 | أرصدة لدى البنوك (إيضاح 12) |
| 325,426 | 528,565 | |

مخاطر التركيز الائتماني

ينشأ التركيز عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في المنطقة الجغرافية نفسها، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الشركة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يمكن تحليل الموجودات المالية للشركة التي تحمل مخاطر ائتمانية حسب الإقليم الجغرافي وقطاع الأعمال كما يلي:

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|--|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 325,426 | 528,565 | القطاع الجغرافي: الكويت |
| 325,426 | 528,565 | قطاع الصناعة: البنوك والمؤسسات المالية |

ليس من ممارسات الشركة الحصول على ضمان على القروض والذمم المدينة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمه)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. ولتحديد هذه المخاطر فقد قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل متنوعة ومراقبة سيولة الموجودات والسيولة بشكل يومي.

تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطات مناسبة وتسهيلات بنكية بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومقارنة سجلات استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(د) فئات الأدوات المالية

| 2016 | 2017 | |
|-------------|-------------|---|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| | | الموجودات المالية |
| | | مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة |
| 375,002 | - | إستثمارات متاحة للبيع |
| 128,449 | 115,564 | مدينون وأرصدة مدينة أخرى (باستثناء مدفوعات مقدمة) |
| 114,350 | 57,376 | ودائع لأجل |
| 60,895 | 253,564 | أرصدة لدى البنوك ونقد |
| 211,076 | 471,189 | |
| | | المطلوبات المالية |
| 88,375 | 72,444 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |

(هـ) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الربح/التكلفة ومخاطر سعر الأسهم، وتتسأ تلك المخاطر نتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تأثير التغيرات في معدل ربح/تكلفة الأدوات المالية وأسعار الصرف.

- مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تجري الشركة معاملات معينة بالعملات الأجنبية، وبالتالي تتعرض لمخاطر تذبذب أسعار الصرف. تقوم الإدارة بمراقبة المراكز يوميا لضمان بقاء المراكز في الحدود الموضوعه.

- مخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية

تتعرض الشركة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبنية في البيانات المالية كاستثمارات متاحة للبيع. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقا على فئات متعددة والتقييم المستمر لظروف السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة لتغيرات طويلة الأجل في القيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بالاحتفاظ باستثماراتها لدى شركات استثمار متخصصة تقوم بإدارة تلك الاستثمارات.

كما تقوم الشركة من خلال التقارير الشهرية التي يتم تزويدها بها من مديري المحافظ بالمراقبة على إدارة المحافظ الاستثمارية واتخاذ الإجراءات اللازمة في حينه لتقليل مخاطر السوق المتوقعة لتلك الاستثمارات.

إن الجدول أدناه يوضح أثر التغير لمؤشر سوق الكويت للأوراق المالية على صافي أرباح الشركة للسنة وعلى بيان الدخل الشامل. إذا تغيرت أسعار الأوراق المالية بنسبة 5% بالزيادة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، فإن تأثير ذلك التغير على بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية ستكون كما يلي:

| الأثر على بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية | |
|---|------|
| 2016 | 2017 |
| 719 + | - |

استثمارات متاحة للبيع

من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاضات في أسعار حقوق الملكية مساوٍ ومقابل لتأثير الزيادات الموضحة.

(و) مخاطر معدل الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الشركة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة حيث أنها ليس بها موجودات أو مطلوبات مالية ذات فوائد متغيرة بتاريخ البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

22. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمه)

(ز) قياس القيمة العادلة

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.

- قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 مستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات مالية مماثلة.
- قياسات القيمة العادلة للمستوى 2 مستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 المدعومة بمصادر يمكن تحديدها للموجودات إما بشكل مباشر (أي، الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي، مستمدة من الأسعار).
- قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 مستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها (مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها).

يحدد المستوى الذي تقع ضمنه الموجودات المالية بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقيمة العادلة. إن الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن مدرج القيمة العادلة كما يلي:

| 31 ديسمبر 2017 | | |
|-----------------------|-------------|-------------|
| المستوى 1 | المستوى 3 | الإجمالي |
| دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| - | 115,564 | 115,564 |
| استثمارات متاحة للبيع | | |
| 31 ديسمبر 2016 | | |
| المستوى 1 | المستوى 3 | الإجمالي |
| دينار كويتي | دينار كويتي | دينار كويتي |
| 14,371 | 114,058 | 128,429 |
| استثمارات متاحة للبيع | | |

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ التقارير المالية. يتم تصنيف السوق على أنها سوق نشطة في حالة إتاحة الأسعار المعلنة بسرعة وبانتظام من البورصة، التاجر، الوسيط، مجموعة القطاع، خدمات التسعير أو الجهة الرقابية وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة على أساس المعاملات التجارية البحتة. إن السعر السوقي المعلن المستخدم للموجودات المالية المحفوظ بها من قبل الشركة هو سعر الشراء الحالي. هذه الأدوات مدرجة في المستوى 1.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، يتم تحديدها باستخدام طرق تقييم. تضاعف طرق التقييم هذه استخدام البيانات السوقية المعلنة عند إتاحتها وتعتمد قليلاً قدر الإمكان على التقديرات المحددة للمنشأة. في حالة إتاحة كافة المدخلات الجوهرية للقيمة العادلة لأداة مالية، تدرج الأداة في المستوى 2.

في حالة عدم استناد إحدى المدخلات أو أكثر على البيانات السوقية المعلنة، تدرج الأداة في المستوى 3.

23. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بتاريخ 14 أغسطس 2017 اعتمدت الجمعية العمومية العادية للمساهمين البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 كما اعتمدت مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ 5,000 دينار كويتي (2015: 11,500 دينار كويتي) تم إدراجها في بيان الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

24. التزامات محتملة

يتمثل هذا البند في خطاب ضمان بقيمة 50,000 دينار كويتي صادر لصالح شركة بورصة الكويت كما في 31 ديسمبر 2017 (50,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016).

25. المطالبات القضائية

توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الخارجي للشركة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للشركة، وعليه، لم تقم الشركة بفتح أي مخصصات عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة.



وساطة
ASATA